محليات

السورية – الكورية للاتصالات في مهب الريح

التفتيش يتحدث عن استعادة وجبات غذائية عمرها ٥ سنوات

محمود الصالح

يبدو أن مستقبل الشركة السورية الكورية لصناعة وتسويق تجهيزات الاتصالات محدودة المسؤولية للاتصالات أصبح مجهولا بعد تاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ وقررت الهيئة العامة إيقاف أعمالها بدءاً من ٢٠١٦/٥/٣١ وبناء عليه سيتم تصفية الشركة حيث تملك سورية ٥١٪ من هذه الشركة والشركة الكورية ٤٩٪. وذلك بعد أن اعتذرت الشركة الكورية عن متابعة الشراكة وأصبح مصير عمال هذه الشركة في مهب الريح لأن قرار التصفية للشركة لم يبحث وضع العمال ورغم كل ذلك يجب المحافظة على اليد العاملة المدربة والكفاءات الفنية والعلمية في مجالات تصنيع وتجميع وتسويق تجهيزات الاتصالات وتركيبها وتشغيلها وصيانتها، وقد تكلفت الشركة ملايين الليرات السورية لتدريب المهندسين والفنيين وكذلك تجب المحافظة على خطوط الإنتاج وهي الخط الأول المخصص لتجميع المقاسم الفرعية والريفية وخط الإنتاج الجديد المخصص لإنتاج تجهيزات شبكات النفاذ الضوئي ONA أو ما يماثلها من تجهيزات الاتصالات والتجهيزات الالكترونية وأيضاً المباني والمصانع والمستودعات والأنظمة الجاهزة ومواد التركيب حيث بلغ عدد المواقع التي نفذت فيها أعمال على مدى عشرين عاماً ٣٥٤ موقعاً من المقاسم الريفية و٦٨٩ وحدة نفاذ ضوئي ومقاسم فرعية ومؤسسات ووزارات وإدارات عامة وكلها تحتاج إلى إشراف وصيانة لن تكون متوافرة في حال غياب الشركة وهناك في مستودعات الشركة ١٦٠ وحدة نفاذ ضوئية جاهزة للتركيب بسعة ١٤٥ ألف بوابة لم يتم تركيبها حتى الآن بسبب مواقعها. ومن الواجب على الحكومة إعادة إنشاء شركة جديدة لصناعة التجهيزات ويتم ذلك بالبحث عن شريك اجنبي من الدول الصديقة أو من القطاع الوطني الخاص أو في حال العجز عن ذلك اتباعها للشركة السورية للاتصالات كوحدة اقتصادية مستقلة تحافظ على مكوناتها وكوادرها الفنية المهمة نقول ذلك لأنه لا أحد يريد الاعتراف بذلك رغم أنه تم تأكيد هذه القضية في التقرير الرسمي لنقابة عمال الدولة والبلديات الذي كشفت فيه النقابة عن قضايا جوهرية في أعمال بعض مؤسسات الدولة وأخذت النقابة جانب العمال عندما عرضت تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٨/٢٥٥٨ تاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ الذي طالب محافظة مدينة دمشق باستعادة طبيعة العمل وقيمة الوجبة الغذائية التي منحت لعمال خدمات ساروجة عن اعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ علما أن هؤلاء العمال تم تكليفهم بشكل رسمي بموجب قرارات تكليف رسمية من المحافظة، رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات أكد أن النقابة قامت خلال العام الماضي بصرف مبلغ ٧٢ مليون ليرة كإعانات من صندوق المساعدة الاجتماعية الخاص في النقابة استفاد منها ٣٧٢٧ عاملاً وعاملة.

ثريا الحمود من الخدمات الفنية طالبت بتنفيذ مرسوم أحداث مديريات الخدمات الفنية بشكل صحيح لأن خدمات دمشق حتى الآن مازالت لا تنفذ قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالتعويض الفني للمراقبين الفنيين أسوة بزملائهم في باقي المحافظات. هيثم غزال من وزارة العدل طالب بتأمين وسائل النقل للعاملين في وزارة العدل وعدليات دمشق وريف دمشق لتخفيف معاناة العمال الذين ينفقون ربع الراتب مقابل المواصلات وكذلك المطالبة بقبول العاملين القائمين على رأس عملهم ممن يحوزون إجازة الحقوق القبول في المعهد القضائي استثناء من المعدل والسن. وطالب أعضاء نقابة عمال العدلية منحهم تعويضات لأنهم يدفعون كل مصاريف التنقل والضيوف وغيرها من جيوبهم.

جمال الحمود ممثل عمال البلديات في الكسوة قال: إن جميع العمال في المنطقة محرومون من التأمين الصحي بسبب عدم وجود أطباء وصيدليات متعاقدة مع شركة التأمين وكذلك صرف مستحقات العمال فيما يخص طبيعة العمل والوجبة الغذائية واللباس العمالي.

١٥٠ ألف حالة زواج في سورية منها ٦٠ ألف زواج عرفي

المعراوي لـ«الوطن»: ثبتنا أكثر من ١٠ آلاف زواج عرفي و٢٠ ألف عقد زواج

محمد منار حميجو

كشفت مصادر قضائية أن عدد حالات الزواج في سورية بلغت نحو ١٥٠ ألف حالة في العام الماضي تم تثبيتها في المحاكم الشرعية، وأعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي في تصريح لـ«الوطن» أن عدد حالات الزواج ما بين تثبيت زواج عرفي وعقود الزواج الصادرة من الدعاوى القضائية بلغت أكثر من ٣٠ ألفاً في دمشق.

وبينت المصادر أن عقود الزواج احتلت المرتبة الأولى بأكثر من ٧٠ ألف عقد مثبت في البلاد في حين جاءت حالات تثبيت الزواج العرفي في المرتبة الثانية بنحو ٦٠ ألف حالة في حين أحكام الزواج الصادرة بناء على دعاوى مرفوعة لتثبيت الزواج بلغت نحو ٢٠ ألف حكم مشيرة إلى أن هذه الأرقام تدل على انخفاض حالات الزواج في البلاد بعدما بلغت ما قبل الأزمة نحو ٢٥٠ ألف عقد زواج في البلاد عام ٢٠١٠.

ورأت المصادر أن الظروف الراهنة لعبت دوراً كبيراً في تخفيف حالات الزواج ولاسيما بعد موجة الهجرة الكبيرة التي تعرضت لها البلاد إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة التي ساهمت إلى حد كبير في عزوف الشباب عن الزواج.

واعتبرت المصادر أن عزوف الكثير من الشباب عن الزواج يشكل خطراً على نسبة النمو السكاني في سورية وبالتالي انخفاض عدد الولادات في البلاد إلى حد كبير بعدما كانت سورية من أكثر الدول نموا بالسكان.

وأشارت المصادر إلى أن عدد حالات الزواج العرفي في البلاد مازالت ضمن حدودها الطبيعية موضحة أنه من الشيء الطبيعي أن يلجأ الناس أولاً إلى الزواج العرفي وهو الذي يعقد عبر الشيخ وبحضور ولي الشاب وولي أمر الفتاة وشاهدين ويتم من خلاله تحديد المهر وبعد عقد الزواج عرفيا يتم تثبيته بالمحكمة بناء على أوراق جديدة تطلب من طرفي العقد لتثبيته في المحكمة الشرعية.

وبينت المصادر أنه يحق للزوج عند تثبيت عقد الزواج العرفي أن يتم تحديد المهر من جديد إلا أن المحكمة ترفض المهر في حال كان قليلاً جداً مؤكدة أن القاضي الشرعي يسأل الفتاة إذا كانت راضية بالمهر أم لا.

وقالت المصادر: إنه من اللافت في العام الماضي أن نسبة زواج القاصرات خفت بشكل كبير وهذا يعود إلى عدم قبول القضاة الشرعيين في تثبيت زواج القاصر إلا في حالات مشددة يحددها القاضي باعتباره ولي من لا ولي له موضحة أنه في حال رأى القاضي أن زواج القاصر فيه ضرر كبير عليها وأن جسمها غير ملائم للزواج فإنه لا يقره ولو كان والد أو جد القاصر موافقاً على هذا الزواج.

> انخفاض نسبة الزواج لـ٣٠٪ وتراجع في نسبة زواج القاصرات

وأضافت المصادر: إن القضاء لا يوافق على زواج القاصر إلا إذا كانت في مرحلة الحمل وهي في الشهر الرابع أو كانت أنجبت من زواجها مشيرة إلى أن المجتمع السوري أصبح لديه وعي كامل في مسألة زواج القاصرين.

وأضاف المعراوي: إن عدد حالات تثبيت الزواج العرفي وهو ما يعرف بالزواج الإداري بلغ ١٠٥٠٤ حالات في حين بلغ عدد عقود الزواج ٢٠ ألف عقد وبلغ عدد حالات الزواج الصادرة عن الأحكام القضائية ١٨٠٩.

واعتبر المعراوي لـ«الوطن» أن الزواج العرفي هو زواج صحيح ما دام توافرت فيه جميع أركان وشروط العقد، وهو كل عقد يتم خارج المحكمة، مشيراً إلى أنه حينما يتم تثبيت الزواج في المحكمة يتم التأكد من ذلك ولاسيما أنه لا يثبت الزواج إلا بوجود الزوج والزوجة وولي أمرها سواء كان الأب أو الجد وفي حال عدم وجودهما يكون الأخ ومن ثم العم إضافة إلى تحديد المهر.

وكانت المعراوي صرح في وقت سابق لـ«الوطن» أنه رفع مقترحاً إلى وزارة العدل لإقرار الليرة الذهبية السورية في المهر باعتبار أن هناك العديد من الأهالي يفرضون المهر على الشاب بالليرة الذهبية بسبب تدني سعر صرف الليرة في ظل الأزمة الراهنة.

بلدية طرطوس تفكر في فرض رسوم على مكاتب ومعارض السيارات

طرطوس- محمد حسين

تشهد شوارع مدينة طرطوس هذه الأيام ازدحاماً لم تعرفه سابقاً وأصبح من العسير جداً إيجاد موقف لكي تركن فيه سيارة أو أقله لكي تتوقف وينزل منها راكب.. فكل أرصفة المدينة تقريباً مزنرة بالسيارات المتوقفة ناهيك عن السيارات المتحركة وزاد في الطين بلة تكاثر مكاتب بيع السيارات ومعارضها فهذه المعارض لابد لها من عرض بضاعتها وهنا المشكلة فالعرض سيكون إما على الأرصفة أو على الرصيف.. فكم عدد مكاتب السيارات المرخصة وما الرسوم التي تدفعها وهل هناك فكرة لإخراج هذه المكاتب إلى خارج المدينة؟ حملنا هذه الأسئلة والتقينا المهندس علي سوريتي رئيس مجلس المدينة فأجابنا:

يبلغ عدد مكاتب السيارات المرخصة في بيع وشراء السيارات بطرطوس /١٥١/ مكتباً في حين يبلغ عدد معارض السيارات /٥٩/ معرضاً أي إن العدد الكلي إلى /٢١٠/ وهي تدفع ما قيمته /٢/ مليون و/٢٧٤/ ألف ليرة سورية كرسوم ترخيص..

وحول مراقبة عمل هذه المكاتب بين المهندس علي سوريتي أن مديرية المهن والشؤون الصحية عن طريق دائرة رقابة المهن تقوم بالكشف الدوري على هذه المكاتب والمعارض فيما يخص أي تعديل غير وارد في الرخصة وقد بلغ عدد الإنذارات للمعارض والمكاتب غير المرخصة الموجه منذ بداية العام /٤٠/ انذاراً وسيتم متابعة باقي المكاتب لحين ترخيصها بالكامل وهي بصدد المتابعة اليومية حتى الحصول على الترخيص المطلوب وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وحول عدد السيارات المسموح توقفها أمام هذه المكاتب والمعارض أشار رئيس مجلس المدينة إلى أنه سيتم إعداد مذكرة للمجلس للعمل على ترخيص إشغال مؤقت لسيارة على الأقل أو ثلاث سيارات كحد أقصى أمام المعارض والمكاتب الخاصة ببيع وشراء السيارات المرخصة أصولاً على أن يتم استيفاء رسم أشغال أملاك عامة.. وهذا بدوره يحقق ريعية مادية للمدينة شريطة ألا تتأثر حركة السيارات والمشاة بوجود هذه السيارات.

وحول فكرة إخراج هذه المكاتب إلى خارج المدينة لتخفيف الازدحام في الشوارع قال المهندس علي سوريتي: إن هذا المقترح من اهتمامات المجلس لما له من أهمية في تخفيف الاختناقات المرورية الحاصلة في أماكن هذه المكاتب ولكن كل ذلك مرتبط بتأمين عقارات لإقامتها مع الإشارة إلى أنه تم اتخاذ قرار في المجلس سنة ٢٠١٤ بإمكانية إعطاء إشغال مؤقت ضمن عقارات المدينة الواقعة على الأطراف لحين اكتمال البناء في جوار هذه العقارات واستثمارها وفق صفاتها التنظيمية لكن لم يتقدم أحد، والمدينة عازمة على إيجاد هذه المواقع ضمن التنظيم المصدق حديثاً لتجميع هذه المعارض والمكاتب في مكان واحد.

أخيراً قد يبدو من اللافت الإشارة إلى أن هذه المكاتب لم تدفع حتى الآن قرشاً واحداً لقاء إشغال الأرصفة أو التوقف الدائم أمام المحلات ولكن المؤشرات الحالية تؤكد النية الموجودة لفرض هذه الرسوم بمعدل /٢٥/ ليرة للمتر المربع وهي بادرة إيجابية رغم تأخرها كثيراً لأسباب غير معروفة.. فإذا عرفنا أن عدد هذه المكاتب هو /٢١٠/ يمكننا معرفة عدد السيارات المتوقفة على الأرصفة وأمام المحلات الذي قد يتجاوز ألف سيارة بشكل دائم إذا كان كل مكتب لديه /٥/ سيارات فقط.. وهنا يمكننا تخيل الرقم الذي ضاع على مجلس المدينة خلال الفترة الماضية والذي يمكن أن نجنيه الآن بعد فرض الرسوم المنتظر.. أما الحديث عن اختناقات وتسهيل حركة مرور المشاة فلا أعتقد أنها تذكر إلا من باب الكماليات ليس إلا.

فرحة الأولمبياد العلمي السوري تكتمل بالمرسوم التشريعي رقم (٤)

العزب: المرسوم حلم المتميزين ويربط إنجازات اليوم بآفاق الغد

الوطن

أحداث متتالية عاشها الأولمبياد العلمي السوري مطلع الأسبوع الحالي.. فعاليات مركزية.. وصور مثالية.. وأقوى المنافسات بين مواهب المحافظات ومواهب فتية.. وإبداعات تخصصية.. ومسيرة علمية أطلقت رسالتها للعالم أجمع.. وأحلى الكلام.. في حفل الختام.. وفرحة الفائزين توجت بالمرسوم التشريعي الذي أصدره السيد الرئيس د. بشار الأسد محققا حلم المبدعين في الأولمبياد العلمي السوري واختصاصاته العلمية..

عن معاني المرسوم التشريعي وانعكاساته على الأولمبياد العلمي السوري ومواهبه الطامحة يقول عماد العزب (رئيس الهيئة الوطنية للأولمبياد العلمي السوري):

يعجز اللسان عن الشكر والامتنان لسيد الوطن د. بشار الأسد حفظه الله ورعاه الذي عودنا العطاء وبسخاء لأبناء سورية بمختلف اختصاصاتهم، واهتمامه الخاص بمشروع الأولمبياد العلمي السوري في السنوات الماضية وحرصه على استقبال أصحاب الإنجازات العالمية والقارية وتهنئتهم وتكريمهم والإصغاء إلى وجهات نظرهم فيما يمكن أن يساهم في تطوير المسألة العلمية والإبداعية في التخصص العلمي، ولأنه الأب والحريص على الأخذ بكل سبل النهوض بالواقع العلمي والتعليمي وتوفير المناخات والمعطيات اللازمة والكفيلة بمزيد من الارتقاء بمواهب الوطن والوصول بها إلى أعلى درجات التحصيل العلمي والمعرفي، ولاسيما بعد الإنجازات العالمية وما تم تحقيقه على أرض الواقع كان لابد من أن يكون لدينا آلية تنظيم عمل هؤلاء الشباب لتضمن مستقبلهم بشكل واضح، فقد جاءت مكرمته بالمرسوم التشريعي رقم (٤) القاضي بقبول طلاب الأولمبياد العلمي السوري (الحاصلين على الشهادة الثانوية) والفائزين بجوائز عالمية في الأولمبيادات العالمية أو الآسيوية المعتمدة، والفائزين الأوائل في الأولمبياد الوطني السوري في أي من اختصاصاته العلمية المعتمدة وهي (الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – المعلوماتية – علم الأحياء) في الجامعات السورية من دون التقيد بأحكام القبول المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ومنح المرسوم الطلاب المقبولين فرصة الإيفاد وفقا لأحكام البعثات العلمية للحصول على الإجازة والماجستير والدكتوراه، وتعيينهم في إحدى الجهات البحثية والجامعية.

ويضيف العزب: لاشك أن المرسوم التشريعي رقم (٤) يشكل التتويج الحقيقي لمسيرة الأولمبياد العلمي السوري ولما حققته من نجاحات بفضل الرعاية المباركة من السيدة أسماء الأسد ودعمها واهتمامها بالأولمبياد العلمي السوري ومتابعتها الدؤوبة لكل مراحل وتفاصيل عمله، وحضورها مختلف محطات عمله وتكريمها للمبدعين وتحفيزها على الاستمرار والتعمق في درب التميز والإبداع، ليأتي المرسوم ليشكل نقطة تحول مهمة في حياة الأولمبياد العلمي السوري، ومحطة انطلاقة جديدة لنا كهيئة وطنية للأولمبياد العلمي السوري بعدما تحددت آفاق المستقبل العلمي للأولمبياد ومبدعيه الذين وجدوا فيه حلقة الوصل المهمة التي تربط مرحلة التعليم المدرسي بمرحلة التعليم الجامعي، على اعتبار أن مخرجات الأولمبياد العلمي السوري تمثل مدخلات مهمة ونوعية للجامعات السورية التي تكسب سنويا مواهب علمية تخصصية، واليوم يمكن استثمارها بالشكل الأمثل ضمن الكليات المتعلقة بالاختصاص التي تميزت فيه وأبدعت وتألقت سواء على الصعيد العالمي أم الآسيوي أم حتى على المستوى الوطني.

أخطاء في العمل الإغاثي

٣٣٠ ألف سلة غذائية تم توزيعها خلال العام ٢٠١٥

الحسكة - دحام السلطان

بيّن محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال اجتماعه بلجنة الإغاثة الفرعية: أن الجانب الإغاثي ارتبط خلال العام الماضي ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالجوانب الأمنية والخدمية والاجتماعية التي مرّت على المحافظة، وحقق الفعل الإغاثي من خلالها وبالتعاون مع المؤسسات الخدمية حالة نوعية متكاملة وصل حجمها بالرقم إلى تحقيق وصول ٣٣٠ ألف سلة غذائية، إضافة إلى مجموعة واسعة من المساعدات غير الغذائية تم توزيعها على المحتاجين بالمحافظة، وأكد أن هذه النسبة الرقمية عالية جداً قياساً على ما تم توزيعه خلال عام ٢٠١٤ الذي وزّع فيه ٣٨ ألف سلة غذائية، وإلى العام الذي سبقه ٢٠١٣ كذلك، وتابع المحافظ قائلاً: إن مستوى العمل الإغاثي لم تجر في هذا الجانب بالشكل المطلوب، وذلك لجملة من الأسباب نتجت عنها مجموعة من الأخطاء التي أرخت بظلالها وأسهمت بشكل مباشر في غياب القدرة على تحقيق الهدف واستهداف المحتاجين كما ينبغي، إضافة إلى وجود حالات ضعف لم تُمكنّا من تحقيق ما نصبو إليه بالشكل الأمثل والأشمل، نتيجة لاتساع الرقعة الجغرافية للمحافظة المترامية الأطراف وما يلي ذلك من أوضاع أمنية راهنة تختلف تفاصيلها عن سواها من المحافظات الأخرى، وأضاف: في هذا العام تم توثيق وإيجاد قاعدة بيانات جديدة للتوزيع على المحتاجين وفق التوزّع السكاني الجغرافي، نزولاً عند رغبة المواطن الذي يحتاج إلى المعلومة الصحيحة وفق تلك القاعدة، وإلى ضرورة تعزيز التعاون معه والتعامل تجاهه بحالة إنسانية صرفة، ودعا المحافظ أيضاً إلى ضرورة مساعدة الأسر المحتاجة في البلدان التي تم تحريرها مؤخراً من الإرهاب، ولاسيما أسر بلدة الهول منها على وجه الخصوص، مشيراً في ذلك إلى الدور الإيجابي الذي تبذله مؤسسات المجتمعين المحلي والأهلي في هذا السياق.

وذكر مدير الشؤون الاجتماعية عصام الحسين: مع مطلع العام الجاري وصل إلى الحسكة ٦٨ ألف سلة غذائية، وتم تثبيت ٤٨ ألف سلة منها للتوزيع خلال الشهر الأول الحالي.

وقال رئيس فرع الهلال الأحمر العربي السوري المهندس غربي العيسى: إن حجم السلل الغذائية التي وصلت عن طريق برنامج الغذاء العالمي خلال الشهر الماضي إلى المحافظة ٢٠٤٣٤ سلة غذائية، وتم تخصيص ١٠ آلاف سلة غذائية منها لمدينة الحسكة، و٣٥٠٠ سلة لرأس العين، و٤ آلاف سلة للشدادي، و٢٠٠٠ سلة لمدينة القامشلي، وتوزيع ٦٥٠٠ سلة غذائية في الشهر الأول الجاري من خلال منافذ التوزيع.

واستعرض مندوبو وممثلو جمعيات المودة بالحسكة والبر والخدمات الاجتماعية في مدينتي الحسكة والقامشلي، والأرمينية والإحسان والوصل الأهلية بالقامشلي، حجم السلال الإغاثية الغذائية وغير الغذائية التي تم استلامها، وما تم توزيعه منها عبر المنافذ الخاصة بهم.

وأشار مندوب منظمة الصحة العالمية الدكتور خالد الخالد إلى أن المنظمة خلال العام الماضي ٢٠١٥ قامت بتقديم مولدة كهربائية لمشفى القامشلي، وتحقيق دعم كامل لحملات لقاح الأطفال وتأمين عدد من شحنات من الأدوية، وأضاف: إن المنظمة ستقوم خلال العام الجاري بدعم أكبر قدر ممكن من الجمعيات الخيرية الأهلية، من خلال تقديم أجور العمليات الجراحية للمحتاجين في المشافي الخاصة، وستعمل على توسيع القاعدة الجغرافية لدعم المراكز الصحية..

قرار التوطين ولادة قيصرية لم يكتب لها النجاح بعد.. ومكاتب التنسيق بجامعة دمشق غير مبالية!

معاناة مستمرة ووعود لم تنفذ.. تعليمات غائبة وتكافؤ طال انتظاره!

فادي بك الشريف

صدر مؤخراً بناءً على كتاب مجلس الوزراء قرار يقضي بنقل الطلاب إلى الكليات المضيفة بهدف حل المشاكل العالقة للطلاب والانتهاء من مشكلة المواد المتماثلة وغير المتماثلة، ما شكل القرار بصيص أمل لكثير من الطلاب بغية حل مشاكلهم إلا أنهم فوجئوا ببطء تنفيذ القرار والتأخير في التعليمات التنفيذية، مع إشارة الطلاب إلى أن مكاتب التنسيق وخاصة في جامعة دمشق والتي من المفترض أن توجه الطالب أصبحت هي أكثر تعقيدا للطالب ويكون جوابها لم يرد إلينا أي شيء!!

يقول فادي من جامعة دمشق: القرار إيجابي ولكن هناك تأخر وتقصير في إصدار التعليمات التنفيذية وهل من المعقول أن القرار مؤرخ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ وبلا تعليمات حتى تاريخه، حيث بدأت امتحانات الفصل الأول وشارفت على الانتهاء ولكن الوزارة لم تحرك ساكناً والتعليمات غائبة والطلاب ضائعون!

أما فاطمة كلية التربية دمشق: البعض يقول لنا قدموا حسب المنهاج القديم والبعض حسب المنهاج الجديد ولا نعلم فيما إذا كان يجب أن نعيد جميع مقررات السنة الرابعة التي نجحنا بها في الكلية الأم والمتماثلة مع دمشق أم لا.

مصادر من كليات جامعية أكدت أن لا علاقة لها بالأمر ولدى الاستفسار عن إمكانية إعادة العملي لطلاب إدلب يطلبون انتظار قرار من الوزارة أو المنسق حتى يتم السماح لهم، وعند سؤال المنسق يجيب: (اذهب إلى الكلية وهم يعرفون ماذا سوف تقدم) وحتى طلاب إدلب في دمشق يتقدمون بطلب شرطي طلب استضافة!

ويضيف مصطفى (استضافة دمشق): إن مكتب التنسيق يتعامل بطريقة غير مبالية فالنتائج لم تعلن والطالب يقوم بالبحث لساعات طويلة نجد مكتب التنسيق مغلقاً بحجة إرسال البريد إلى حلب، في حين أن نتائج الجزء العملي لدورة الخريجين لم ترسل وعدم وجود معلومات كافية عن تكافؤ المقررات.

إسراء تقول: أنا طالبة خريجة وبقي لدي ثلاثة مقررات وقالوا لنا بإعادة جميع المقررات وهذا ما أكدته كلية التربية بحماة، حيث إن هذا ظلم وغير منطقي لو طبق القرار علينا، حيث إن تأخر وزارة التعليم العالي في إصدار قرار التوطين وعدم الاهتمام في التوجيه الصحيح للطالب عقد الأمر وزاد الطين بلة.

في السياق لم تلتفت وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق لمطالب الطلاب دون تفعيل عمل مكاتب التنسيق خاصة بجامعة دمشق، فإن الطلاب يطلبون التوضيح وعدم شمول طلاب السنة الأخيرة الخريجين ممن تقدموا إلى امتحان دورة الخريجين أو ممن بقي لديهم عدد من المقررات في قرار التوطين، كما أنه أعطي مهلة حتى ٢٠١٦/٢/١٤ لتقديم طلبات التوطين في حين لم يتم العمل بالأمر ولا يوجد أي طلبات.

ويطالب الطلاب بتوجيه جميع الكليات لإعطاء فرصة لتقديم الجزء العملي للسنوات الانتقالية كون قرار التوطين تأخر والطلاب لم يعلموا به إلا عندما فات القطار وتأخروا عن تقديم الجزء العملي، والإسراع في إصدار قرار تكافؤ المقررات بين فرع جامعة حلب بإدلب وباقي الكليات، وإقامة دورة للمواد غير المتماثلة للطلاب الخريجين كونهم لم يمنحوا سوى فرصة واحدة.

إضافة إلى حل مشكلة الجزء العملي لطلاب دورة الخريجين لفرع جامعة حلب بإدلب في دورة الخريجين، وحل مشكلة الطلاب الذين لم ترد أسماؤهم حتى الآن في نتائج المقررات، واعتماد البيانات الإلكترونية المرسلة لجامعة حلب والبدء في منح الطلاب كشوفات ووثائق تخرج والحياة الجامعية.

وحول هذا الموضوع أكدت مصادر جامعية أن عدد من التوضيحات يتم دراستها حالياً من قبل وزارة التعليم العالي ستصدر قريباً حول قرار توطين الطلاب في الجامعات المضيفة وذلك بهدف الإجابة على عدد من التساؤلات في هذا الخصوص.

وفي تصريح لـ«الوطن»: أكد رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني أن الطالب بموجب القرار يبقى في الكلية التي يدرس بها، مشيراً لصدور توجيهات للمنسقين بتقديم كل المعلومات اللازمة للطالب، والتعامل معه بطريقة إيجابية والرد على جميع استفساراته وتساؤلاته.

وبما يخص موضوع الجزء العملي أكد أفيوني أنه من غير المعقول أن يكون هناك جانب عملي لمقرر ليس موجود بجامعة دمشق، مشيراً إلى أنه تم مؤخراً تخصيص عشرة أيام لتقديم الجانب العملي ولكن بعض الطلاب لم تتقدم، ذاكراً أن هناك توجيهات ستصدر من الوزارة حول هذا الموضوع.